



تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

من مجلس معايير المحاسبة الدولية

٥ أكتوبر ٢٠١٠

اتصل بنا

مجلس معايير المحاسبة الدولية

٣٠ كانون ستريت

لندن EC4M 6*H

المملكة المتحدة

هاتف: +٩١ ٦٤١ ٧٢٤٦ ٢٠ (٠) ٤٤

فاكس: +٩١ ٦٤١ ٧٢٤٦ ٢٠ (٠) ٤٤

البريد الإلكتروني: iasb@iasb.org

الموقع الإلكتروني: www.iasb.org

مرحبا بكم في تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

نشرة تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية هي ملخص المساعدين للقرارات المؤقتة التي توصل لها المجلس في اجتماع عام. بينما يسير المشروع قدماً، يستطيع المجلس بل ويقوم بتعديل قراراته السابقة المؤقتة، ولا تغير القرارات المؤقتة المتطلبات الحالية حتى يتم إدخال هذه القرارات في معيار جديد أو معدل.

اجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية في لندن في ٥ أكتوبر ٢٠١٠. وناقش المجلس المواضيع التالية:

اجتماعات المجلس المستقبلية

يجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة شهرياً لمدة خمسة أيام.

وفيما يلي مواعيد الاجتماعات التي

ستعقد في عام ٢٠١٠:

١٨-٢٢ أكتوبر

١٥-١٩ نوفمبر

(نورواك، الولايات المتحدة)

■ خيار القيمة العادلة للالتزامات المالية

■ محاسبة التحوط

■ انخفاض القيمة

■ التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧

"الأدوات المالية: الإفصاحات: متطلبات التحوّل - التعديل على

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١

خيار القيمة العادلة للالتزامات المالية

أكمل المجلس مداولاته بخصوص مسودة العرض "خيار القيمة العادلة للالتزامات المالية". وناقش أيضاً ما إذا كان ينبغي إعادة نقل المبالغ المعروضة في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو

كما وتناول تاريخ النفاذ والتحول إلى المتطلبات التامة ومعاملة إرشادات التطبيق الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".

وانتهت فترة التعليق الخاصة بمسودة العرض في يوليو ٢٠١٠. وقرر المجلس في اجتماع لاحق وبشكل مؤقت أنه ينبغي عرض تأثيرات التغيرات في خطر ائتمان الالتزام لجميع الالتزامات المحددة وفقا لخيار القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر مباشرة ما لم تتسبب المعاملة المماثلة بعدم توافق محاسبي في الربح أو الخسارة. ويتعين في حال كان من شأن المعاملة المماثلة أن تتسبب بعدم توافق أن يتم عرض تغير القيمة العادلة بأكمله في الربح أو الخسارة.

وأكمل المجلس في هذا الاجتماع المناقشة التي بدأها في اجتماع المجلس الذي انعقد في ٢٤ سبتمبر والتي تتعلق فيما إذا كان ينبغي نقل القيم من الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة عندما يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام وعند تحقق آثار التغيرات في خطر ائتمان الالتزام. وقرر المجلس مؤقتا منع النقل.

- كما واتخذ المجلس القرارات المؤقتة التالية والتي تتعلق بتاريخ النفاذ والتحول إلى الإرشادات النهائية:
- سيتم السماح بالتبني المبكر، ولكن يتعين على المنشأة في حال اختارت تطبيق هذه التعديلات مبكرا أن تقوم بتطبيق جميع المتطلبات النهائية الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ "الأدوات المالية" والتي لا تنطبق بالفعل في الوقت نفسه.
 - سيتعين القيام بالتطبيق بأثر رجعي. ولن يتم السماح للمنشأة بأن تقوم بإعادة تقييم تعيينات خيار القيمة العادلة الخاصة بها بعد التحول.
 - سيوافق تاريخ التطبيق الأولي لهذه المتطلبات ما يلي:

١. أي تاريخ بين تاريخ الإصدار و ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، في حال طبقت المنشأة التعديلات قبل ١ يناير ٢٠١١، أو

٢. بداية أول فترة لإعداد التقارير تتبنى فيها المنشأة التعديلات، في حال طبقت المنشأة التعديلات في ١ يناير ٢٠١١ أو بعد ذلك.

- ستُحدد المنشأة ما إذا كان سيؤدي عرض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة في الدخل الشامل الآخر إلى عدم توافق محاسبي في الربح أو الخسارة على أساس الحقائق والظروف التي كانت قائمة في تاريخ التطبيق الأولي.
- لا ينبغي تطبيق المتطلبات على الالتزامات المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي.
- لا يتعين على المنشأة إعادة بيان الفترات السابقة في حال طبقت التعديلات قبل ١ يناير ٢٠١٢. ولكن في حال أعادت المنشأة بيان الفترات السابقة لتعكس هذه المتطلبات، فينبغي أن تعكس إعدادات البيانات تلك جميع المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ والذي تم إكماله سابقاً.
- لا تحتاج المنشأة لتطبيق هذه التعديلات على الفترة المرحلية السابقة لتاريخ التطبيق الأولي في حال لم تكن قابلة للتطبيق.

وقرر المجلس مؤقتاً أن يتم ترحيل إرشادات التطبيق الواردة في معيار المحاسبة الدولية ٣٩ (المتعلقة بالمتطلبات التي تم ترحيلها إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩) إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

كما وكلف المجلس المساعدين بإعداد وثائق الاقتراح (عملية التصويت الرسمية الخاصة بالمجلس). ويكون من المتوقع إصدار الإضافات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ بحلول نهاية شهر أكتوبر.

محاسبة التحوط

ناقش المجلس في هذا الاجتماع أهلية أنواع البنود التالية باعتبارها أدوات تحوط:

- المشتقات المتضمنة في أصول مالية مختلطة و
- الأدوات المالية غير المشتقة (الأدوات النقدية)؛ و
- المشتقات الداخلية

أهلية المشتقات المتضمنة في أصول مالية مختلطة باعتبارها أدوات تحوط

ناقش المجلس أهلية المشتقات المتضمنة في الأصول المالية المختلطة باعتبارها أدوات تحوط.

وأشار المجلس إلى أن السماح بفصل المشتقات الضمنية لن يمثل حلا مستهدفا لمحاسبة التحوط وذلك لأن معايير المحاسبة "المتربطة بشكل وثيق" والمطبقة في معيار المحاسبة الدولية ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" لا تتماشى مع إدارة المخاطر وتم وضعها أصلا باعتبارها تدبير ضد إساءة الاستعمال لضمان قياس الخصائص المشتقة بالقيمة العادلة. وقرر المجلس مؤقتا عدم السماح بتأهل الخصائص الضمنية المتضمنة في الأصول المالية المختلطة باعتبارها أدوات تحوط.

كما ونظر المجلس في وضع منهج يستند إلى مكونات المخاطر إلّا أنه أشار إلى أن القيام بذلك سيمثل توسيعا كبيرا لنطاق المشروع.

أهلية "الأدوات النقدية" كأدوات تحوط

ناقش المجلس أهلية الأدوات النقدية باعتبارها أدوات تحوط.

وناقش المجلس التقييد الوارد في معيار المحاسبة الدولية ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" فيما يخص أهلية الأدوات النقدية باعتبارها أدوات تحوط لتحوطات مخاطر العملة الأجنبية. ونظر المجلس فيما إذا كان ينبغي توسيع نطاق الأهلية ليشمل الأدوات المالية غير المشتقة المصنفة كما بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة أو بدلا من ذلك ليشمل فئات أخرى من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ "الأدوات المالية" (لتحوطات أنواع المخاطر جميعها). كما وأشار المجلس إلى أن توسيع نطاق الأهلية ليشمل الأدوات المالية غير المشتقة في الفئات الأخرى عدا التي بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة سيؤدي إلى مشاكل تشغيلية. كما وسيكون عدم السماح بتطبيق محاسبة التحوط على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المحددة كما بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر متماشيا مع القرار المؤقت السابق . وأشار المجلس أيضا إلى أن وضع منهج يستند إلى مكونات المخاطر سيمثل توسيعا كبيرا لنطاق المشروع. ولكن لن يتضمن توسيع نطاق الأهلية ليشمل غير المشتقات المصنفة بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة في حال تم تحديدها بأكملها (بدلا من عناصر المخاطر) مساوئ البدائل الأخرى، كما ويمكن

تبريره من الناحية المفهومية وذلك من وجهة نظر المجلس. وطلب المجلس من المساعدين استكشاف ما إذا كان لتوسيع النطاق المحتمل أي أهمية من الناحية العملية قبل اتخاذ القرار.

أهلية المشتقات الداخلية باعتبارها أدوات تحوط

ناقش المجلس أهلية المشتقات الداخلية باعتبارها أدوات تحوط. تعتبر المشتقات الداخلية عقود بين أطراف مختلفة لنفس المنشأة المعدة للتقارير (على سبيل المثال، المنشآت التي تشكل جزءاً من مجموعة من وجهة نظر المجموعة باعتبارها المنشأة المعدة للتقارير).

هذا وأشار المجلس إلى أن المشتقات الداخلية لا تنقل المخاطر إلى خارج المنشأة المعدة للتقارير. وقرر المجلس بالتالي وبشكل مؤقت أن المشتقات الداخلية ضمن المنشأة المعدة للتقارير لا تعتبر أدوات تحوط مؤهلة لتلك المنشأة المعدة للتقارير. واعتبر المجلس أن القضية الأساسية تتعلق بإدارة المخاطر المركزية في المنشآت، كما واعتبر أن قراراته المؤقتة بشأن أهلية مجموعات البنود والمركز المالي الصافي ستساعد في تخفيف الصعوبات التشغيلية لتطبيق محاسبة التحوط في ظروف مماثلة.

انخفاض القيمة

أكمل المجلس في هذا اجتماع مداولاته بشأن المرحلة ٢ من المشروع لاستبدال معيار المحاسبة الدولية ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".

هذا ولم يتعين اتخاذ أي قرارات في الاجتماع. وناقش المجلس آليات بعض المناهج المنفصلة والتفاعل مع تخصيص خسائر متوقعة في محفظة مفتوحة من الأصول المالية. كما وتضمنت المناقشة كيفية تطبيق مناهج "التدراك الجزئي" أو "عدم التدراك" سواء بشكل خطي أو غير خطي. وناقش المجلس كذلك الآثار المترتبة على المناهج دون "التدراك التام" والحاجة المحتملة لمخصصات الخسائر الائتمانية القصوى والدنيا. وفي ذلك السياق، ناقش المجلس عملية التفريق بين "الدفتر الجيد" و"الدفتر السيء" كأحد الطرق الممكنة لتحديد مخصصات الخسائر الائتمانية الدنيا.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات": متطلبات

التحول – التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١

ناقش المجلس بنود التحول للإفصاحات - نقل الأصول المالية (التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧). كما وقرر المجلس مؤقتاً تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة"، للإعفاء من لزوم تقديم إفصاحات مقارنة للمنشآت جميعها- بما في ذلك الجهات التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة.

لاحظ أن المعلومات المنشورة في نشرة الأخبار هذه تتبع من مصادر متنوعة كما وأنها دقيقة على حسب علمنا. ولكن لا يتحمل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة معايير المحاسبة الدولية التأسيسية مسؤولية أي خسارة تحدث لأي شخص يتصرف أو يمتنع عن التصرف بالاعتماد على المادة المذكورة في هذا الإصدار، سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن الإهمال أو أي سبب آخر.